اللامساواة في النظام التعليمي المغربي وانعكاساتها على التنمية البشرية

بربزي عبد الله(*)

جامعة مولاي إسماعيل ـ المغرب.

حظيَ مفهوم التنمية البشرية في العقود الأخيرة باهتمام واسع من جانب علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع من حيث البحث والدراسة، والنظر في أبعاده المادية واللامادية والنفسية والاجتماعية. ويعَدّ العنصر البشري الذي تتحقق التنمية بواسطته ومن خلاله ولأجله، العامل المتحكم والمؤثر في عملية التنمية، لهذا ركزت أغلب الأدبيات والنظريات الاقتصادية والسوسيولوجية التي تعنى بالتنمية على الإنسان، بوصفه قطب الرحى في التنمية.

يمكن تصنيف معظم الدراسات والأبحاث في مجال سوسيولوجيا التربية التي تناولت اللامساواة وعدم تكافؤ الفرص في التربية والتعليم، في فرنسا وفي المغرب، ضمن فئتين: الفئة **الأولى** تعنى بوظيفة المدرسة المتمثلة بكونها تؤدي دور «إعادة الإنتاج» للعلاقات والهيمنة الاجتماعية[1]؛ أما الفئة **الثانية** فتستند إلى مقاربة ميكروسوسيولوجية التي تهتم بالفاعلين المتدخلين في التجربة المدرسية وتفاعلاتهم[2].

ويعَدّ التعليم أحد أهم عناصر التنمية البشرية، ومن أهم ركائز بناء مجتمع المعرفة، ويعد الوسيلة الناجعة لمحاربة الفقر والجهل والأمية والتطرف. وبفضل التعليم يمكن تنمية المعارف

(1) انظر في هذا الصدد، على سبيل المثال لا الحصر، إلى الدراسات التالية: Louis Althusser, «L'idéologie et appareils idéologiques d'état,» dans: Louis Althusser, *Position (1964-1975)* (Paris: Ed. Sociales, 1976); Pierre Bourdieu et Jean-Claude Passeron, *Les Héritiers: Les Etudiants et la culture* (Paris: Ed. Minuit, 1964); Pierre Bourdieu et Jean-Claude Passeron, *La Reproduction, éléments pour une théorie d'enseignement* (Paris: Ed. Minuit, 1970); Christian Baudelot et Roger Establet, L'école capitaliste en France (Paris: F. Maspero, 1972); Mohammed Cherkaoui, *Les Paradoxes de la réussite scolaire: sociologie compare des systèmes d'enseignement* (Paris: PUF, 1979), et Laarbi Ibaaquil «Mobilité sociale et passage par l'école au maroc,» (Thèse d'Etat, Université Paris V, 1987).

(2) Raymond Boudon, *L'inégalité des chances, la mobilité sociale dans les sociétés industrielles* (Paris: Ed. A. Colin, 1973).

الأساسية للإنسان وجعله مؤهلًا وقادرًا على المساهمة في تنمية ذاته ومجتمعه، وبواسطة التعليم يمكن تزويد الفرد بالمعرفة التي تؤمن له العيش الكريم، وتكسبه القدرة على استنباط الحلول والتفكير المنطقي والنقدي والإبداعي وحل المشكلات[3].

ويعَدّ مؤشر التعليم من أهم المؤشرات الفرعية التي تمثل مؤشر التنمية البشرية الذي يشير إلى المستوى المعرفي للمواطن ومعدلات محو الأمية، وإلى الآليات والوسائل والأموال المخصصة لتحسين جودة التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي والعالي. غير أن العديد من الدراسات والأبحاث أكدت أن التربية لا تؤثر إيجابيًا في التنمية إذا افتقرت إلى مقومات الجودة، وتختلف النتائج على هذا الصعيد من بلد إلى آخر. ودافعت دراسات أخرى عن فكرة مفادها أن تأثير التعليم في النمو رهين بطبيعة التنمية في الدول، وعلى الخصوص الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية الخاصة بكل دولة.

يعَدّ المغرب من البلدان العربية التي تعاني مشاكل أساسية على صعيد اللامساواة بين الجنسين ومحو الأمية والتسرب المدرسي. كما أن الفقر والجهل والعامل الجغرافي والعوامل الثقافية من الأسباب الرئيسة التي تحول دون التحاق بعض التلاميذ بالمدرسة وخصوصًا الفتيات.

ويعَدّ المغرب من البلدان العربية التي تعاني مشاكل أساسية على صعيد اللامساواة بين الجنسين ومحو الأمية والتسرب المدرسي. كما أن الفقر والجهل والعامل الجغرافي والعوامل الثقافية من الأسباب الرئيسة التي تحول دون التحاق بعض التلاميذ بالمدرسة وخصوصًا الفتيات.

بناء على ما تقدَّم، تهدف هذه الدراسة إلى رصد أهم مظاهر اللامساواة في التعليم المغربي بين الذكور والإناث من جهة **أولى**، وبين التعليم في القرية والمدينة من جهة **ثانية**، وبين التعليم الخصوصي والتعليم العمومي من جهة **ثالثة**، وتروم إلى الكشف عن أهم انعكاساتها وآثارها في التنمية البشرية المنشودة.

أولًا: مظاهر اللامساواة في النظام التعليمي المغربي

إن الوعي برهانات التعليم وإدراك دوره الحاسم في تحقيق التنمية البشرية المنشودة، دفع المغرب إلى فتح ورش إصلاح التعليم بوصفه مجالًا حيويًا واستراتيجيًا، سواء على مستوى الكَم أو من حيث الكيف، ومن بين أهم أهداف هذا الإصلاح تعميم التعليم الإلزامي، وتمكين المتعلم من عرض تربوي تكويني يستجيب لميوله ومؤهلاته، أي ضمان الحق في التعليم لجميع الأطفال المغاربة.

(3) عبد الحسن الحسيني، **التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة: قراءة تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا** (بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2008)، ص 69.

اتسم النظام التعليمي المغربي خلال الحقبة الاستعمارية بالتجزيء والانفصال، أي انفصال التعليم العصري عن التعليم الديني الإسلامي التقليدي، ويتضح ذلك في الأرقام التالية: تم تسجيل نحو 187000 تلميذ في المدارس الاستعمارية، ونحو 23000 تلميذ في المدارس الحرة، بينما لا يتجاوز عدد التلاميذ المسجلين في المدارس التقليدية نحو 2500 تلميذ. ولقد كانت أزمة التعليم كارثية، حيث ارتفعت نسبة الأمية إلى نحو 90 بالمئة سنة 1956، إذ كان نحو مليون طفل مغربي غير متمدرس، ولم يتجاوز عدد الطلبة 350 طالبًا في بداية الاستقلال في التعليم العالي منهم طالبتان فقط[4].

أمام هذا الوضع المتأزم أعطيت الأولوية للتعليم في بداية الاستقلال، وذلك بالاستثمار الكبير في تطوير الموارد البشرية وتعميم التعليم، وتوسيع فرص ولوج التعليم الابتدائي للأطفال الذين بلغوا سبع سنوات. حيث ارتفعت نسبة الولوج من 18 بالمئة سنة 1956 إلى 53 بالمئة سنة 1965، إضافة إلى ارتفاع طلب الطبقة الوسطى على التعليم الثانوي[5].

على الرغم من التقدم الكبير على مستوى تعميم التعليم كميًا، فإن الجانب الكيفي النوعي (جودة التعليم) المرتبط بمخرجات التعليم لا يستجيب لحاجات المجتمع، وبذلك تغيرت الأولويات وتغير الخطاب التربوي الرسمي.

يمكن القول إن النظام التعليم المغربي استجاب نسبيًا لحاجات التنمية الوطنية والقطاع العام، على الرغم من الإرث الثقيل للتعليم الاستعماري، وارتفاع معدل النمو السكاني. وسجل توسيعُ فرص الحصول على التعليم لجميع المستويات توفيرَ أطر إدارية وتربوية أكفاء. وكان التعليم المغربي أساس الحراك الاجتماعي، وأدّى دورًا كبيرًا في تطوير مجتمع حداثي وتقوية النسيج الاجتماعي والتلاحم الوطني في مرحلة السبعينيات من القرن الماضي[6].

ومع بداية الثمانينيات دخل النظام التربوي المغربي في أزمة طويلة الأمد ومتعددة الأبعاد، إذ لوحظ ارتفاع التسجيل في التعليم الثانوي، وانخفاض التسجيل في التعليم الابتدائي. ويعود هذا التراجع إلى التغيرات الماكرواقتصادية التي أدخلتها سياسة التقويم الهيكلي، التي كان لها انعكاسات سلبية على الإنفاق في التعليم ابتداءً من

(4) Sobhi Tawil, Sophie Cerbelle et Amapala Alama, *Education au Maroc: Analyse du secteur* (Rabat: UNESCO, Bureau multipays pour le Maghreb, 2010), p. 25.

(5) للتعمق أكثر في المقاربات التي تناولت تاريخ إصلاحات التعليم بالمغرب بالدراسة والنظر، انظر على سبيل المثال: المكي المروني، **الإصلاح التعليمي بالمغرب 1956 ـ1994**، سلسلة بحوث ودراسات؛ رقم 17 (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1996)؛ محمد عابد الجابري، التعليم في المغرب العربي: دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر (الدار البيضاء: دار النشر المغربية، 1989)؛ ص 17ـ65؛ المهدي المنجرة، «حول قضايا التعليم بالمغرب،» **مجلة عالم التربية**، العدد المزدوج 2ـ3 (ربيع وصيف 1996)، ص 1 – 24؛ محمد جسوس، «حوار حول أزمة التعليم بالمغرب،» **مجلة عالم التربية**، العدد 1 (شتاء 1996)، ص 2 – 31، Mohamed Souali, Mekki Merrouni, «Question de l'enseignement au Maroc,» *Bulletin économique et social du Maroc* (Rabat), no. 143 (1981).

(6) Tawil, Cerbelle et Alama, Ibid., p. 26.

العام الدراسي 1983ـ1984 حتى بداية 1990، ولها تأثير كبير في تلاميذ العالم القروي ذكورًا وإناثًا[7].

ومع بداية الانتعاش الاقتصادي سنة 1992 التي عرفت مرحلة من الاستقرار النسبي، سُجلت زيادة خفيفة في عدد الأطفال المسجلين في التعليم الابتدائي 1992ـ1993. ولقد ساهم تشكيل حكومة التناوب الاشتراكية سنة 1997، في صوغ التزام سياسي من أجل تحقيق هدف تاريخي، يتمثل بتعميم التعليم بالطور الابتدائي؛ ولقد لوحظ ارتفاع نسبي في ولوج التعليم الابتدائي، وكذلك تقليص التفاوت بين الجنسين والجهات، وتحقق تعميم التعليم الابتدائي نسبيًا في الوسطين الحضري والقروي وبين الجنسين معًا[8].

وعلى الرغم من التقدم الكبير على مستوى تعميم التعليم كميًا، فإن الجانب الكيفي النوعي (جودة التعليم) المرتبط بمخرجات التعليم لا يستجيب لحاجات المجتمع، وبذلك تغيرت الأولويات وتغير الخطاب التربوي الرسمي، حيث تبين النتائج ارتفاع معدلات التسرب والتكرار، وضعف مستوى اكتساب التعلمات الأساسية (القراءة والكتابة والحساب)[9]، وعدم ملاءمة مخرجات التعليم لمتطلبات سوق الشغل. وتشير هذه النتائج إلى أزمة حقيقية في التعليم، عجلت بضرورة تشخيص عميق من جانب اللجنة الملكية الخاصة بالتربية والتكوين التي عينها الملك الحسن الثاني سنة 1999. إلا أن أهداف الميثاق الوطني للتربية والتكوين[10] لم تتحقق، وبخاصة المرتبطة منها بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، وحاولت الوزارة الوصية استدراك هذا الأمر بصوغ وثيقة المخطط الاستعجالي 2009 ـ 2012[11]، وخصصت له أموالًا ضخمة لإصلاح التعليم، لكن هذا البرنامج توقف سنة 2011 دون بلوغ أهدافه، وفتحت ورش الإصلاح ونجم عنها صوغ خطة الإصلاح 2015 ـ 2030[12] برفع شعار مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء.

هكذا يبدو الأمر، على الرغم من ضخامة الجهود والمكتسبات المحققة على صعيد إصلاح التعليم وتوفير البنى التحتية والموارد المادية والبشرية الضرورية لممارسته[13]. فالمؤكد أن

---

(7) Ibid., p. 27.

(8) Ibid., p. 27.

(9) المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، **تقرير عن حالة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين وآفاقها** (الدار البيضاء: المجلس، 2008).

(10) وزارة التربية الوطنية، **الميثاق الوطني للتربية والتكوين** (الرباط: وزارة التربية الوطنية، 1999)، الفصل الأول، المادة 12. يعمل نظام التربية والتكوين على تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين وتكافؤ الفرص أمامهم وحق الجميع في التعليم إناثًا وذكورًا سواء في البوادي والحواضر.

(11) وزارة التربية الوطنية، **المخطط الاستعجالي لإصلاح التعليم بالغرب 2012ـ2009**: «من أهم أهدافه التحقيق الفعلي لإلزامية التمدرس إلى غاية 15 سنة مع ربط دلك بتعميم التعليم الأولي لهده الغاية سيتم تفعيل كل الدعامات الكمية منها والنوعية سواء تعلق الأمر بتنمية العرض في مجال التعليم الأولي أو بتوسيع القدرات الاستيعابية للمدارس الابتدائية والإعداديات مع توسيع تغطية مجموع التراب الوطني أو بإعادة تأهيل المؤسسات التعليمية قصد توفير ظروف ملائمة للتعلم وبلورة تدابير كفيلة بضمان تكافؤ الفرص لفائدة المقصيين من المنظومة التربوية».

(12) المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، **من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء: رؤية استراتيجية للإصلاح 2015ـ2030.**

(13) مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وبرامج دعم التمدرس في الوسط القروي وبخاصة تمدرس الفتاة القروية، وبرنامج تيسير الذي يستهدف المناطق الأكثر فقرًا، وبرنامج المليون محفظة، وكذلك الخدمات التي تقدمها الداخليات ودور =

الإجماع حول إخفاق المدرسة المغربية وفشلها حاصل بامتياز، حيث يقر كل المغاربة ساسة وأصحاب قرار، ومنظمات وطنية ودولية وخبراء وباحثين، بل وحتى عامة الناس، بالحالة المتردية لمنظومتنا التعليمية ومرتكزاتها في خدمة الديمقراطية والتنمية البشرية والاقتصادية المنشودة.

1 ـ مظاهر اللامساواة بين الجنسين في النظام التعليمي المغربي

ينص الإعلان العالمي بشأن التربية للجميع على أنه «يجب أن تمنح الأولوية القصوى لضمان توفير التربية للفتيات والنساء، وتحسين جودتها، وإزالة كل العقبات التي تحول دون مشاركتهن على نحو فعّال، كما ينبغي القضاء على كل القوالب الفكرية الجامدة القائمة على التمييز بين الجنسين في مجال التربية والتعليم»[14].

إن مشكل التمدرس يعَدّ من أخطر المشكلات التي تعانيها الفتاة القروية، هذا إضافة إلى أوجه متعددة من القهر والتهميش والفقر واللامساواة التربوية والثقافية والاجتماعية، واللامساواة في الحقوق والحظوظ والمكانة في ميادين اجتماعية وإنتاجية مختلفة.

ركزت خطة الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015 ـ2030 على مفهومَي الجودة وتكافؤ فرص الحصول على التعليم، وضمان التعليم للجميع، بغضّ النظر عن دخل الأسر أو الجنس أو الانتماء الجغرافي، من خلال توفير عرض تربوي كافٍ ومجاني وقريب. وتوخّت توفير فرص متساوية في المدرسة للجميع، من حيث البنى التحتية والبرامج والمقررات، والمدرسون بتكوينهم وتأطيرهم، وذلك بتوفير فرص للنجاح في المدرسة والحياة، أي التأكد أن جميع التلاميذ اكتسبوا الحد الأدنى من المهارات الأساسية خلال التعليم الإلزامي، تمكنهم من متابعة دراستهم أطول مدة ممكنة[15].

بيد أن مشكل التمدرس يعَدّ من أخطر المشكلات التي تعانيها الفتاة القروية، هذا إضافة إلى أوجه متعددة من القهر والتهميش والفقر واللامساواة التربوية والثقافية والاجتماعية، واللامساواة في الحقوق والحظوظ والمكانة في ميادين اجتماعية وإنتاجية مختلفة.

ويظهر عدم تكافؤ الفرص في التعليم بين الجنسين من حيث العدد الإجمالي للتلاميذ المتمدرسين في التعليم الثانوي الإعدادي، أي أن 90 بالمئة منهم من أصل حضري، وتتجاوز نسبة الإناث المسجلات في السلك نفسه 94 بالمئة، في حين لا تتجاوز نسبة الفتيات القرويات المسجلات

= الطالب والطالبة ودور الشباب والمطاعم المدرسية، وبرامج التربية غير النظامية، مثل مدارس الفرصة الثانية، ومشاريع محو الأمية وبرامج الرعاية الاجتماعية والتعاون الوطني، ومؤسسات حماية الطفولة وإدماج ذوي الحاجات الخاصة.

(14) يزيد عيسى السورطي، **السلطوية في التربية العربية**، عالم المعرفة؛ العدد 362 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2009)، ص 108.

(15) Tawil, Cerbelle et Alama, *Education au Maroc: Analyse du secteur*, p. 31.

في السلك الثانوي الإعدادي 5.5 بالمئة، كما أن نسبة الهدر المدرسي لدى الفتيات مرتفعة جدًا[16]، ويظهر ذلك على الخصوص في كون أغلب الفتيات لا يتمكن من متابعة دراستهن بعد المستوى السادس من التعليم الأساسي.

إن معدل سنوات الدراسة بالنسبة إلى الذكور الذين يتجاوز سنهم 15 سنة هو 6.52 سنوات مقابل 4.8 سنوات للإناث، إذا كانت المساواة بين الجنسين قد تحققت في التعليم الأساسي للأطفال الذين تراوح أعمارهم ما بين 6 و11 سنة 99 بالمئة للذكور مقابل 98.5 للإناث، فإن تفاوتات كبيرة قد سجلت في ما يخص الولوج والاحتفاظ في مختلف مستويات التعليم في التعليم الأولي، مثلًا لا تمثل الإناث إلا 45 بالمئة من مجموع المستفيدين مقابل 53 بالمئة من الذكور[17].

2 ـ التفاوت في الإفادة من التعليم بين الوسطين القروي والحضري

إن ما يعيشه الوسط القروي من مظاهر العزلة والتهميش ومن تدهور اقتصادي مهول، وعدم إفادته من عوائد التنمية والتحديث راجع إلى السياسة التنموية المتبعة في المغرب منذ الاستقلال إلى الآن، ومن نتائجها:

ـ يتسم العرض التربوي بكثير من سمات التشتت والاختلال واللاتكامل، ويظهر ذلك في ضعف تغطية حاجة الدواوير إلى المدارس، إذ لا تتجاوز هذه التغطية سوى 33 بالمئة، وينجم عن ذلك بُعد المدرسة من تلامذتها، وهو ما يؤدي إلى انتشار ظواهر تربوية مثل العزوف التام عن التمدرس أو الانقطاع المبكر والتكرار[18].

ـ عدم ملاءمة التنظيم البيداغوجي (التوقيت واستعمالات الزمن والعطل...) لخصوصيات الوسط القروي، وليس لدى أغلب المؤسسات التعليمية في الوسط القروي النيات والتجهيزات، وشيوع ظاهرة الأقسام المشتركة في التعليم الابتدائي[19]. وتمثل العوامل الاقتصادية نحو 84 بالمئة

---

(16) Bahia Kadmiri, «Billon de scolarisation des filles,» dans: Chérifa Alaoui, *Femme et Education état des lieux*, femmes marocaines citoyennes de demain (Casablanca: Le Fennec, 1994), p. 37.

إن قرابة 360 ألف تلميذ وتلميذة يغادرون المدرسة المغربية كل سنة، أكثر من نصفهم بالتعليم الابتدائي وأكثر من الثلثين من الإناث، كما أن نسب التكرار مرتفعة في صفوف الذكور بنسبة 14 بالمئة ونحو 4.10 بالمئة عند الإناث في التعليم الابتدائي، و19.3 بالمئة عند الذكور و13 بالمئة عند الإناث في المستوى الإعدادي، انظر: محمد الدريج، **المنهاج المندمج: أطروحات في الإصلاح البيداغوجي لمنظومة التربية والتكوين** (الرباط: منشورات مجلة علوم التربية، 2015)، ص 16.

(17) المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والتكوين المهني، **مدرسة العدالة الاجتماعية: مساهمة في التفكير في النموذج التنموي** (الرباط: المجلس الأعلى للتربية، 2018).

(18) مصطفى محسن، **قضية المرأة وتحديات التعليم والتنمية البشرية**، سلسلة المعرفة للجميع؛ العدد 15 (الرباط: مطبعة النجاح الجديدة، 2008).

(19) تفوق القاعات الدراسية غير الصالحة تسعة آلاف قاعة و60 بالمئة من المدارس الموجودة بالبوادي غير مرتبطة بشبكة الكهرباء وأكثر من 75 بالمئة لا ماء فيها و80 بالمئة بلا مراحيض، انظر: الدريج، **المنهاج المندمج: أطروحات في الإصلاح البيداغوجي لمنظومة التربية والتكوين**، ص 13.

من عوائق التمدرس ونحو 81 بالمئة بالنسبة إلى أسباب الانقطاع[20]، وعندما تعاني الأسرة فقرًا مدقعًا إضافة إلى كثرة الأطفال، فإن الاستغناء عن الفتيات وارد[21].

ـ محدودية نسبة الالتحاق بالتعليم الأولي، بحيث إن أكثر من مليون و35 ألفًا من الأطفال ما بين 3 و5 سنوات، وبنسبة 51 بالمئة لا يستفيدون من التعليم الأولي، وخصوصًا في الأرياف والقرى، ومعظم الأحياء الشعبية والهامشية في المدن المغربية[22].

ـ رغم التقدم الحاصل على صعيد تعميم التعليم، فإن ما يقارب 40 ألفًا من الأطفال البالغين السن القانونية للتمدرس، لم يلتحقوا بالمدرسة خلال الموسم الدراسي 2016 ـ 2017، كما يوجد حاليًا نحو مليون طفل ما بين 9 و14 سنة خارج المدرسة، ويجهلون تمامًا القراءة والكتابة[23].

لا يزال السلك الثانوي الإعدادي يواجه عدة صعوبات وإكراهات، سواء على مستوى العرض أو على مستوى الطلب، ذلك أن عدد الإعداديات في الوسط الحضري يفوق خمس مرات العدد الموجود في الوسط القروي.

ـ تتوافر نحو 30 بالمئة فقط من المدارس الابتدائية على قاعة متعددة الوسائط، و26 بالمئة من المدارس الابتدائية تتوافر على خزانة، و15 بالمئة من مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي لا تتوافر على مرفق صحي[24]، وأغلبية الممنوحين ونصف الممنوحين المستفيدين من الداخلية والمطاعم يوجدون في الإعداديات الحضرية بنسبة 85 بالمئة وأقل من 15 بالمئة في الوسط القروي[25].

ويستفيد في المرحلة الابتدائية نحو 25 بالمئة فقط من تلاميذ المؤسسات المدرسية في الوسط القروي من الوجبات المدرسية و66 بالمئة في الوسط الحضري، وبعض الوحدات المدرسية لا تجد فيها مرافق صحية، كما أن وجودها لا يعني أنها صالحة للاستعمال، أو أنها متوافرة على التجهيزات الضرورية. وغالبًا ما يُعيّن الأساتذة الجدد في الوسط القروي (ضعف التجربة والخبرة) والمدرسون المصنفون في المراتب الأخيرة في تصنيف الخريجين حسب الاستحقاق.

ـ ارتفاع مهول لنسبة الهدر المدرسي في الوسط القروي، فمن أصل 10000 تلميذ مسجلين في السلك الأول من التعليم الابتدائي، نجد نسبة 46 بالمئة من الهدر المدرسي، إما بمغادرة المدرسة

---

(20) Maroc, Ministère de l'éducation nationale (MEN), *Enquête par sondage sur la scolarisation des filles dans cinq provinces* (Rabat: Division des études et objectifs, 1994).

(21) Bourqua, *La Scolarisation des filles: Etat des lieux et perspectives d'action* (Rabat: Division Rahma des études et objectifs, 1997).

(22) الغالي أحرشاو، «المدرسة ورهان الديموقراطية بالمغرب،» **مجلة الطفولة العربية**، العدد 77 (كانون الأول/ديسمبر 2018)، ص 52.

(23) المصدر نفسه، ص 52.

(24) المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، **البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي: تقرير تحليلي** المغرب، 2008 ص 30.

(25) المصدر نفسه، ص 96.

في وسط المسار الدراسي، أو بعد إنهاء السلك الأول من التعليم الأساسي، ونحو 15 بالمئة من الأطفال من أصل 10000 تلميذ يغادرون المدرسة قبل أن يتعلموا الكتابة والقراءة (أي أنهم يصنفون ضمن الأمّيين)[26].

ـ بُعد مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي من مسكن المتعلمين، بحيث إن 25 بالمئة من التلاميذ يقطنون على بعد أكثر من 2 كم و17 بالمئة على بعد أكثر من 4 كم.

ـ لا يزال السلك الثانوي الإعدادي يواجه عدة صعوبات وإكراهات، سواء على مستوى العرض أو على مستوى الطلب، ذلك أن عدد الإعداديات في الوسط الحضري يفوق خمس مرات العدد الموجود في الوسط القروي. وإذا كان مؤشر المساواة بين الجنسين يصل إلى 91 بالمئة في التعليم الثانوي الإعدادي في المناطق الحضرية، فهو لا يتجاوز 55 بالمئة بالمناطق القروية[27].

ـ لم تحقق نسبة الانتساب إلى التعليم بالوسط القروي، إلا تطورًا محتشمًا بل ضعيفًا جدًا، حيث انتقل من 1 بالمئة سنة 1985 إلى 4.2 بالمئة سنة 2007، بالنسبة إلى تلاميذ التعليم الثانوي التأهيلي الذين ينتمون إلى الفئة العمرية أقل من 20 سنة[28].

ـ غياب التكافؤ في توفير واستعمال وسائل التواصل الحديثة الحاسوب والإنترنت... والوسائط البيداغوجية الجديدة، كالسبورة الإلكترونية والتلفاز وشرائط الفيديو والأقراص المدمجة... بين المتعلمين حسب السلك التعليمي (ابتدائي وإعدادي وثانوي وجامعي)، والوسط المدرسي (قرية ومدينة حي شعبي وحي راقٍ)، ونوع التعليم (أصيل وعصري وخصوصي وبعثات وعلمي وأدبي وتقني) إضافة إلى ضخامة الهدر المدرسي، بحيث إن 400 ألف تلميذ يتركون المدرسة سنويًا و450 ألف طالب يغادرون الجامعة من دون شهادة[29].

ويؤكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان في دراسة نظرية نشرها[30] أنه على الرغم من التقدم المحقق والجهود المبذولة في مجال التمدرس، يعاني أطفال المناطق القروية ولا سيما الفتيات، والأطفال الذين يعيشون في الأحياء الهامشية بالمناطق الحضرية، والأطفال في وضعية إعاقة، أكثر فأكثر عدم المساواة في الولوج إلى تعليم ذي جودة، حيث تمنع هذه التفاوتات هؤلاء الأطفال من الإفادة من حقوقهم، وتعيق مشاركتهم الكاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[31]. ويعَدّ عامل الوسط حضري- قروي عاملًا مهمًا من عوامل انعدام المساواة التعليمية، فهو يتدخل بقوة في تعميق الفوارق المدرسية ويظهر تأثيره السلبي بوجه خاص في الوسط القروي[32].

---

(26) Bourqua, *La Scolarisation des filles: Etat des lieux et perspectives d'action.*

(27) Ibid.

(28) محمد الدريج، «المدرسة والديموقراطية في سياق من التفاوت المجتمعي وتأثيراته السلبية،» **مجلة المدرسة المغربية**، العدد المزدوج 7ـ8 (2017)، ص 228.

(29) أحرشاو، «المدرسة ورهان الديموقراطية بالمغرب،» ص 53.

(30) نقلًا عن: الدريج، المصدر نفسه، ص 233.

(31) المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب نقلًا عن: المصدر نفسه، ص 233.

(32) لا يتجاوز معدل سنوات التمدرس بالنسبة إلى سكان 15 سنة فما فوق 3.24 سنة مقابل 13.7 سنة التمدرس بالوسط الحضري، وتظهر الفوارق جليًا على مستوى النسبة الخاصة بتمدرس الفئات العمرية 12ـ14 سنة 2016ـ2017 =

3 ـ التفاوت بين التعليم الخصوصي والتعليم العمومي

حظيت المدرسة العمومية بعد الاستقلال بمكانة خاصة في المجتمع المغربي، سواء من جانب الدولة أو من جانب المجتمع، نظرًا إلى الدور الجوهري الذي كانت تؤديه في الترقي الاجتماعي[33]. غير أن جاذبية المدرسة المغربية العمومية ومكانتها، تراجعت في العقود الأخيرة لمصلحة التعليم الخصوصي.

وفي هذا الإطار توصل تقرير المجلس الأعلى للتعليم في المغرب إلى نتيجة أساسية مفادها أن مستوى تحصيل التلاميذ في القطاع الخاص أحسن كثيرًا بالنسبة إلى التلاميذ الذين يتابعون دراستهم في المدرسة العمومية[34].

وفي السياق ذاته كشف سيلفن أوبري في دراسة حديثة حول واقع التعليم الابتدائي والثانوي في المغرب، أن انتشار التعليم الخصوصي في السلك الابتدائي بالمغرب، ارتفع خلال العشرية الأخيرة من 4 بالمئة إلى أزيد من 13 بالمئة المسجلة سنة 2013، متوقعًا أن يصل إلى 24 بالمئة سنة 2020 ليتجاوز 90 بالمئة في أفق 2038 [35].

ويمكن إيجاز أهم مظاهر التفاوت بين التعليم العمومي والخصوصي بالمغرب في ما يلي:

ـ يتمتع مدير المدرسة الخاصة بهامش كبير من الحرية في اتخاذ القرارات واختيار فريق العمل والأطر التربوية والمراقبة، بينما يخضع مدير المدرسة العمومية لنظام بيروقراطي صارم يحد من حريته ويقلص من تدخله واختياراته.

ـ إشراك الآباء في الأنشطة التربوية وانخراطهم في مراقبة وتتبع تعلم أبنائهم في التعليم الخصوصي وضعف انخراطهم في التعليم العمومي.

ـ يقدم الدعم التربوي إلى التلاميذ المتعثرين في بعض المواد المدرسية، ولا تتم هذه العملية في التعليم العمومي إلا بصورة محدودة.

ـ بخصوص عدد التلاميذ في التعليم الثانوي التأهيلي مثلًا لا يتجاوز في الغالب 24 تلميذًا(ة) في الصف في التعليم الخصوصي، في حين قد يصل العدد إلى أزيد من 50 تلميذًا في التعليم العام، وهذا الاكتظاظ يكون عائقًا في تتبع التلاميذ وإكسابهم التعلم المطلوب، والتحكم في إدارة القسم.

ـ الاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية في مرحلة التعليم الأولي والابتدائي واستعمال الإعلاميات في التعليم الخصوصي، بينما يبدأ تدريس اللغة الفرنسية بالتعليم العمومي في المستوى الثالث من التعليم الابتدائي، وتدريس اللغة الإنكليزية في مستوى التاسع إعدادي.

= بنسبة 96.9 بالمئة بالوسط الحضري و75 بالمئة في الوسط القروي، انظر: المجلس الأعلى للتربية والتكوين، **مدرسة العدالة الاجتماعية مساهمة في التفكير حول النموذج التنموي** (2018)، ص 10.

(33) تستقبل المدرسة العمومية المغربية أغلبية التلاميذ بنسبة 84 بالمئة في التعليم الابتدائي، مقابل 16 بالمئة في التعليم الخصوصي و91 بالمئة في الإعدادي والتأهيلي العمومي مقابل 9 بالمئة فقط في التعليم الخصوصي. انظر إحصاءات وزارة التربية الوطنية المغربية الموسم الدراسي 2015ـ2016.

(34) المجلس الأعلى للتربية والتكوين، المصدر نفسه.

(35) نقلًا عن: الدريج، «المدرسة والديموقراطية في سياق من التفاوت المجتمعي وتأثيراته السلبية،» ص 235.

ـ التفاوت على مستوى جودة التعليم، إذ أوضح البحث الذي أنجزه المرصد الوطني للتنمية البشرية بشراكة مع البنك الدولي[36]، أن مؤسسات التعليم العمومي تُظهر نتائج «ضعيفة جدًا» مقارنة بقطاع التعليم الخصوصي، حيث سجل هذا البحث وجود اختلافات جوهرية من حيث المكتسبات المعرفية لدى التلاميذ على المستوى الوطني بين القطاعين العام والخاص، مع الإشارة أيضًا إلى وجود تباين جلي، ولا سيَّما في ما يتعلق بالمعارف المرتبطة بمادتي الرياضيات واللغة الفرنسية.

ويشير البحث نفسه الذي شمل عيِّنة من المدارس الابتدائية العمومية والخاصة (القسم الرابع) التابعة لثلاث جهات في المغرب[37]، إلى وجود فجوة كبيرة من حيث عملية التحصيل بين القطاعين العام والخاص، من جهة، وبين المناطق القروية والحضرية، من جهة ثانية. كما أظهرت نتائج البحث تسجيل قصور في الموارد البشرية، والبنى الأساسية، فضلًا عن انعدام الاستقلالية، وعدم انخراط الآباء في مواكبة العملية التعليمية.

وأفاد البحث بأن 36 بالمئة من تلاميذ المدارس العمومية لا يحصلون على الحد الأدنى من الأدوات الديداكتيكية، وأن 58 بالمئة من المدارس الابتدائية العمومية لا يتوافر فيها الحد الأدنى من البنى التحتية، كالمراحيض والإنارة. ويزداد الوضع ترديًا في بعض المدارس القروية، التي لا يتوافر إلّا في 20 بالمئة منها الحد الأدنى من مرافق الصرف الصحي والإنارة، فضلًا عن حصول تلميذ واحد من كل خمسة فيها على المقررات الدراسية.

وفي دراسة أخرى منجزة من جانب مركز برشلونة للقضايا الخارجية[38]، التي وضعت يدها على معوقات التنمية الاقتصادية في المغرب، وعلى رأسها الفوارق الشاسعة بين جودة التعليم الذي يتلقاه أبناء الأسَر الغنية من جهة، وطبيعة النظام التعليمي الذي يتلقاه أبناء الفئات الفقيرة من جهة ثانية، فإذا كانت الفئة الأولى تتوافر فيها فرصة متابعة دراستها بالخارج، فإن الفئة الثانية تعاني ضعفًا في التعليم وصعوبة في إيجاد العمل.

فالمدرسة الخصوصية تبقى غالبًا حضرية الموقع وترتادها الطبقات الاجتماعية القادرة على دفع مقابل لتربية أبنائها حيث جودة البنى التحتية والتخطيطات التربوية ومستوى المدرسين وتدريس اللغات وسمعة المؤسسة والرسوم الشهرية التي تتراوح بين 696 درهمًا و2400 درهم للشهر الواحد وتتراوح رسوم التسجيل بين 720 درهمًا و2000 درهم[39].

ثانيًا: آثار اللامساواة في التعليم في التنمية البشرية في المغرب

تعتمد الأمم المتحدة وخبراؤها على مجموعة من العوامل والمؤشرات الفرعية التي تمثل مؤشر التنمية البشرية ((Indicateur de développement (IDH) وهي: مستوى أمد حياة الإنسان (التمتع

(36) المرصد الوطني للتنمية البشرية بشراكة مع البنك الدولي، بحث حول مؤشرات الخدمات المقدمة من طرف المؤسسات التعليمية بالمغرب، 2017.

(37) وهي جهة الرباط ـ سلا ـ القنيطرة، وجهة مراكش ـ آسفي، وجهة فاس ـ مكناس.

(38) نقلًا عن: الدريج، المصدر نفسه، ص 229.

(39) Ministre de l'éducation nationale et de la formation professionnelle, Consortium internationale de développement en éducation, *Etude sur l'élaboration d'une stratégie de développement de l'enseignement et de la formation privés*, 2015.

بصحة جيدة)، ومعارف الإنسان (التربية والتعليم والعلوم)، ومستوى رفاهية الإنسان (الدخل الفردي). ويشير عامل مؤشر التربية إلى المستوى المعرفي للمواطن، وبالتالي إلى معدلات الأمية، وإلى الآليات والوسائل والأموال المخصصة لتحسين التعليم[40].

إن استفحال اللامساواة في التعليم المغربي كرّس الهوة بين التعليم في المدن والأرياف بصورة جعلت منهما عالمين مختلفين تمامًا، أحدهما ينتمي إلى العصور الوسطى والآخر يزداد انشدادًا إلى حضارة العصر الحاضر في أرقى مظاهرها.

احتل المغرب الرتبة 121 من أصل 189 دولة شملها تقرير التنمية البشرية سنة 2019 [41]، كما احتل المغرب مرتبة متدنية بالنسبة إلى مؤشر التربية بـ 0.544 وبعيدًا من المعدل الدولي إلى مؤشر التربية (0.750)[42]. وأكد هذا التقرير أن الإنسان هو الثروة الحقيقية للأمم، وبالتنمية البشرية تتسع خياراته، أي أن الإنسان هو الأولوية، وهو الهدف الحقيقي للتنمية، وذلك بتعزيز حقوقه وحرياته وإمكاناته وفرصه، وتمكينه من عيش حياة مديدة وصحية ومبدعة[43].

لهذا أصبح العنصر البشري هو أساس كل مسار تنموي، وأصبح نظام التربية والتعليم والتكوين، استتباعًا، أنجع ميدان للاستثمار في الرأسمال البشري، ودعامة مفصلية للتنمية البشرية الشاملة وكفالتها.

ليس ثمة شك في أن التعليم في المغرب، كما في جميع بلدان المعمور، يؤدي دورًا كبيرًا في التنمية البشرية التي يشهدها العالم اليوم على جميع المستويات، ذلك أن ما حصل من تحولات على المستوى الاقتصادي مهما كان تقييمنا له إيجابيًا أو سلبيًا، يحتاج إلى تقنيين ومتخصصين ومهندسين وخبراء واليد العاملة المتعلمة، وهذا كله ثمرة لما بدل من جهود في مجال التربية والتعليم[44].

وهذا يصدق أيضًا على صعيد الخدمات الاجتماعية، كالصحة والتعليم، التي يمثل التربية والتعليم عمودهما الفقري، فالأطباء والممرضون والمدرسون ومختلف الأطر العاملة في الحقل الاجتماعي هم من دون منازع ثمار مخرجات التربية والتعليم، وامتدت هذه التحولات لتشمل النظام الأسري، ومن أبرز مظاهر ذلك تحول وضع المرأة التي كانت في السابق محكومًا عليها بالأمية والجهل والاحتجاب بين جدران البيت، أما اليوم فالمرأة المغربية مدرّسة وطبيبة وممرضة وموظفة وعضو في جمعيات وأحزاب وبرلمان وحكومة...[45].

---

(40) الحسيني، **التنمية البشرية وبناء مجتمع المعرفة: قراءة تجارب الدول العربية وإسرائيل والصين وماليزيا**، ص 67.

(41) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2019: ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين** (نيويورك: البرنامج، 2019)، ص 23.

(42) المصدر نفسه، ص 67.

(43) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية لعام 2015: التنمية في كل عمل** (نيويورك: البرنامج، 2015).

(44) محمد عابد الجابري، «التربية والتحولات المجتمعية في الوطن العربي،» **المجلة العربية للتربية** (المنظمة العربية للثقافة والعلوم، تونس)، السنة 17، العدد 1 (حزيران/يونيو 1997)، ص 126.

(45) المصدر نفسه، ص 128.

1 ـ آثار اللامساواة في التعليم في قيمة المدرسة ووظائفها وجودتها

إن استفحال اللامساواة في التعليم المغربي، كما أشرنا سابقًا، كرّس الهوة بين التعليم في المدن والأرياف بصورة جعلت منهما عالمين مختلفين تمامًا، **أحدهما** ينتمي إلى العصور الوسطى و**الآخر** يزداد انشدادًا إلى حضارة العصر الحاضر في أرقى مظاهرها.

ونتج من ذلك التذبذب بين نظامين تعليميين متعارضين، **واحد** تقليدي يراهن على الماضي وإرثه الخالد، تتمسك به نخبة تقليدية تقاوم كل ما هو ديمقراطي وحداثي، و**آخر** عصري يراهن على المستقبل وأفقه الواعد، تتشبث به نخبة حداثية تقاوم كل ما هو أصيل وماضوي، وأمام هذا الوضع المتردي المفعم بالإصلاحات الظرفية، يبقى المتعلم ممزقًا بين نظامين متعارضين[46].

ويفضي ذلك إلى تعميق التفاوت بين أبناء المجتمع ذكورًا وإناثًا، أي بين أبناء الأغنياء وبين أبناء الفقراء، وبخاصة في سياق مجتمعي مغربي تنحصر فيه الطبقة الوسطى وتضعف مكانتها ودورها، وهذا ما يؤكد أن السياسة التعليمية ببلادنا سياسة غير ديمقراطية، لا تعمل فقط على إعادة إنتاج الأوضاع نفسها والمحافظة عليها، وعلى تكريس حالة عدم تكافؤ الفرص فحسب، بل تعمل على تعميقها وزيادة حدة التفاوت الاقتصادي والمجتمعي والثقافي، وهذا ما جعل محاولات إصلاح التعليم تنتهي بالفشل وبخاصة أن المدرسة تتأثر بالسياق المجتمعي[47].

ومن النتائج الحتمية لوضع اللامساواة التي تميز النظام التعليمي المغربي، التخاذل في مبدأ توحيد المدرسة المغربية، حيث نجد في الواقع عدة مدارس مغربية بمناهج وكتب وتنظيمات مختلفة، وليس مدرسة وطنية واحدة وموحدة، وهو أمر يقف عائقًا قويًا أمام تحقيق التنمية المنشودة، فمن جهة نجد مدرسة النخبة بمناهج ومحتويات وأساليب وقيم مختلفة، ومدرسة حداثية تولي اللغات الأجنبية عناية خاصة وبخاصة اللغة الفرنسية، ومنفتحة على القيم والأخلاق الغربية والكونية، ومدرسة عمومية عصرية في شكلها وتقليدية في جوهرها، تتخبط في عدد من المشاكل والتحديات، ويترتب عن ذلك انفصال بين مضامين التربية والتعليم والتكوين وبين الحقل الثقافي العام. إن ما تروجه المؤسسة التربوية من معارف وقيم ومبادئ ورموز ومعايير وسلوك ولغة لا يتكامل، بل يتعارض أحيانًا، مع ما يدور في مختلف مؤسسات المجتمع، كالأسرة والمسجد والشارع ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيري[48].

ومن أهم انعكاسات اللامساواة في التعليم في المغرب تراجع مكانة المدرسة وقيمتها. يتجلى ذلك في التصور الانتقاصي لدور المدرسة في تكوين رأس المال البشري، و«تبخيس قيم العلم والتعليم والمعرفة والثقافة والفن، وكل أشكال الابتكار والإبداع... إلخ، واستبدالها بقيم مناقضة، منحطة في مجملها، وتؤكد تصدّر قيم المال والوجاهة الاجتماعية وامتداداتها، وما يترتب على كل ذلك من تدعيم لقيم ومسلكيات تحيل إلى أشكال متخلفة من التفكير والفعل، مثل: المحسوبية، والرشوة، والوصولية، والزبونية، وتثمين علاقات القرابة والولاءات المختلفة، والاتجار المبتذل بالعديد من المبادئ والقيم الفكرية والدينية والسياسية والاجتماعية النبيلة[49].

---

(46) أحرشاو، «المدرسة ورهان الديموقراطية بالمغرب،» ص 53.

(47) الدريج، «المدرسة والديمقراطية في سياق من التفاوت المجتمعي وتأثيراته السلبية،» ص 232.

(48) مصطفى محسن، **الخطاب الإصلاحي التربوي: بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري (رؤية سوسيولوجية نقدية)** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1999)، ص 26.

(49) المصدر نفسه، ص 22.

2 ـ آثار اللامساواة في التعليم في البطالة والتشغيل والدخل

تشمل الآثار السلبية للامساواة في التعليم في التنمية البشرية بالمغرب نسبة البطالة ومستوى الدخل والمشاركة السياسية، إضافة إلى التفكك الأسري والإنجاب والصحة... حيث يرتبط التحصيل الدراسي ارتباطًا قويًا بالبطالة وبالدخل في كل بلاد العالم، ويمكن القول إن معدلات البطالة تنخفض بارتفاع مستوى التحصيل الدراسي للعمال، وتؤكد الدراسات أن تحصيل المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب، يؤثر تأثيرًا عميقًا في المشاركة في سوق الشغل[50]، ومعنى هذا أن ذوي المهارات المنخفضة معرضون للبطالة خمسة أضعاف من أصحاب المهارات المتوسطة[51].

إن تحصيل المهارات الأساسية يؤثر تأثيرًا قويًا في الدخل، حيث تزداد احتمالات انخفاض الدخل عند ذوي المهارات الأساسية الضعيفة قياسًا على أصحاب المهارات الجيدة، كما أن فشل النظام التعليمي في إكساب المتعلمين مهارات التعامل أو التواصل الإنساني والمهارات الحياتية، ينعكس سلبًا على حياتهم العامة والخاصة. وينجم عن هذا الوضع تعميق وضع الإقصاء والهشاشة لدى الأطفال الذين يغادرون المدرسة مبكرًا، ومن مظاهرها وتجلياتها العودة إلى الأمية والتشرد والهجرة السرية والتعرض لكل ظواهر الانحراف والمخدرات والاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر وانتشار ظاهرة تشغيل الأطفال[52].

3 ـ آثار اللامساواة في التعليم في الروابط الاجتماعية والتماسك الاجتماعي

إن المنقطعين عن التمدرس تكون احتمالات تعرضهم للتفكك الأسري ثلاثة أضعاف نظرائهم، واحتمالات إدمانهم التدخين بشراهة، عشرة أضعاف غيرهم، واحتمالات إصابتهم بالاكتئاب ثلاثة أضعاف نظرائهم من غير معتادي الغياب[53]. بل أكثر من ذلك، هناك ارتباط بين تدخين الأم وسوء التغذية في مرحلة الحمل، وبين انخفاض مستويات التحصيل الدراسي عند الأطفال في ما بعد[54]. اللامساواة في التربية والتعليم تحد من إمكانات الاندماج الاجتماعي، وتهدد التماسك الاجتماعي، وتنذر بتفكك الروابط الاجتماعية، وهي تعرّض، من خلال ذلك كله، المجتمع المغربي برمته، لخطر التوترات الاجتماعية[55].

تأسيسًا على ما سبق يمكن القول إن اللامساواة في التعليم تؤثر سلبًا في جميع مؤشرات التنمية

---

(50) جون هيلز وجوليان لوغران ودافيد بياشو، محررون، **الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم**، ترجمة وتقديم محمد الجوهري، عالم المعرفة، العدد 344 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2007)، ص 298.

(51) ويعود إلى وضع اللاتطابق بين مخرجات أنظمة التعليم والتكوين وبين قطاعات الشغل والاقتصاد والمجالات الإنتاجية والاجتماعية العامة.

(52) تشير أرقام مديرية الإحصاء 2008 إلى أن عدد الأطفال المشغلين بالمغرب والذين تتراوح أعمارهم بين 7 و14 سنة تجاوز 600 ألف وأن نحو 78 بالمئة منهم ينحدرون من العالم القروي ويعملون في الغالب كرعاة أو في إشغال وضيعة في حين يشتغل أطفال المدن في قطاعات النسيج والتجارة والأعمال المنزلية وورش إصلاح السيارات وبيع السجائر والتسول...

(53) هيلز ولوغران وبياشو، محررون، المصدر نفسه، ص 303.

(54) المصدر نفسه، ص 310.

(55) نورد وضع أطفال الشوارع بالمغرب وفق ما أكدته جمعية بيتي التي تشتغل في مجال حماية أطفال الشوارع وتعتني بنحو 2000 طفل(ة) وشاب(ة) يعيشون في الشارع منهم العاملون، ومنهم من هم في نزاع مع القانون، و45 بالمئة من هؤلاء (900 طفل) لم سبق لهم أن دخلوا المدرسة أو يوجدون في حالة انقطاع. انظر إحصاءات جمعية بيتي، نقلًا عن: المملكة المغربية، المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والتكوين المهني، **مدرسة العدالة الاجتماعية: مساهمة في التفكير في النموذج التنموي**، ص 19.

البشرية كالدخل الفردي والمعارف والعلوم والتشغيل ورفاهية الإنسان، وضعف الكفايات والقدرات، وتزيد الهوة بين أفراد المجتمع وتشيع اليأس والإحباط في صفوف شبابه، وهذا ما يؤدي إلى العنف والتطرف والرغبة في الانتقام، وضعف الدافعية لدى الأفراد في المساهمة في تنمية البلاد، وتراجع قيم المواطنة وحب الوطن، وانتشار ثقافة الانتهازية والفساد والغش وغيرها من القيم السلبية التي تُعد من أكبر معيقات التنمية بمعناها العام، والتنمية البشرية بوجه خاص.

خاتمة

إن ما عرضناه من مظاهر اللامساواة في النظام التعليمي المغربي ليس سوى عينة من التفاوتات التي تلازم النظام التعليمي المغربي رغم كثافة الإصلاحات وضخامة الأموال المرصودة للتعليم المدرسي منذ الاستقلال إلى اليوم، وهي في الحقيقة مظاهر مرتبطة بإشكالات بنيوية تهيكل النظام التعليم المغربي في شموليته. ولقد أوضحت الدراسة الترابط الوثيق بين التعليم والتنمية البشرية بناء على استشهادات اغترفت من تقارير دولية ووطنية وأبحاث نظرية وميدانية، تهم تقييم مخرجات النظام التعليمي المغربي، وخلصت إلى أن المدرسة في المغرب لا تزال بعيدة من الإسهام الفعال في التنمية البشرية.

وخلصت الدراسة كذلك إلى التراجع الواضح لمكانة المدرسة وقيمتها في سلم اهتمامات وأولويات المواطن المغربي، وذلك بفعل تدني مستواها وتقلص وظيفتها، وشساعة الهوة التي تفصل الأهداف عن الإنجازات المحققة، وهذا ما يجعل رهان تحقيق التنمية والتقدم والرقي الاجتماعي من طريق النهضة التعليمية أمرًا مستعجلًا.

ومن المداخل التي نراها لأزمة لبلوغ العدالة التربوية بلوغ التنمية البشرية المنشودة نذكر:

ـ **المدخل السياسي:** اتباع سياسة إنمائية عادلة ومتوازنة تراعي حاجات الناس في الصحة والتعليم والتشغيل بغض النظر عن الجنس أو العرق أو اللغة أو الانتماء الجغرافي أو الطبقي، وتعلي من شأن الإنسان أكثر من الرأسمال المادي، مع إعطاء الأولوية للعالم القروي وللمرأة والشباب.

ـ **المدخل التربوي:** وضع رؤية واضحة وسياسة تربوية وعلمية وإنمائية تحدد فيها آليات تحقيق جودة مخرجات التعليم، ووسائل تنفيذها، والملاءمة الجيدة بين العرض التربوي والحاجات الناتجة من التحولات التي يعرفها الاقتصاد والمجتمع.

ـ **المدخل العلمي:** إنشاء المراكز العلمية ومعاهد البحوث التربوية، واستناد البرامج التنموية على نتائج البحث العلمي واعتماد الدراسات المستقبلية لتحديد معالم مدرسة المستقبل.

ـ **المدخل الاقتصادي:** الإفادة من التجارب الناجحة دوليًا في التنمية البشرية من خلال تأهيل الرأسمال البشري وتخصيص ميزانية ضخمة للتعليم من جانب الدولة ومراقبة تنزيلها □